

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 3 نوفمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5550)

والفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - يوم الوفاء للوطن والقيادة

الإمارات اليوم

03 - بناء الإنسان رأس مال التقدم

تقارير وتحليلات

04 - الاتفاق النووي الإيراني النهائي... فرص التوصل إلى حل وسط
- واشنطن بوست: مؤشرات إلى انهيار التحالف الطويل بين تركيا والولايات المتحدة

05 - الوجود الإيراني المثير للقلق في أمريكا اللاتينية

شؤون اقتصادية

07 - مصر توقع اتفاقيتين مع السعودية لتمويل الطاقة

من إصدارات المركز

08 - دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية

متابعات إعلامية

10 - جمال سند السويدي: يوم العلم تعبير عن أصدق قيم الولاء والانتماء إلى الوطن والقائد



يوم الوفاء للوطن والقيادة

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم بـ «يوم العلم» وفي الوقت نفسه بتولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- مقاليد الحكم، ولذلك فإن هذا اليوم هو يوم الوفاء للوطن والقيادة. فحينما يُرفع العلم الإماراتي عالياً فوق المؤسسات والمباني في وقت واحد هو الثانية عشرة من ظهر اليوم، فإن هذا تعبير عن الوفاء للوطن الذي يوفر لمواطنيه الحياة الكريمة ويفتح أمامهم نافذة واسعة نحو المستقبل، ويقدم لهم الرعاية الكاملة ليس داخل الوطن فقط وإنما في أي مكان يحلّون فيه من العالم أيضاً، ويجلب لهم الاحترام والتقدير في الخارج، ولذلك يتحينون الفرص والمناسبات للتعبير عن احترامهم وتقديسهم للعلم الذي تحققت وتتحقق تحته كل هذه الإنجازات، والرمز الذي يجمعهم على قلب رجل واحد نحو هدف واحد، ولا يترددون في بذل أرواحهم لكي يظل هذا العلم شامخاً عزيزاً، ولعل التجاوب الكامل من شباب الوطن مع أداء الخدمة الوطنية كان تعبيراً بليغاً عن حب المواطنين بلدهم واستعدادهم لتلبية ندائه المقدس في أي وقت؛ وفاءً لما قدمه ويقدمه لهم وللأجيال القادمة من تنمية واستقرار وتقدم.

وإذا كان الإماراتيون يعبرون عن وفائهم للوطن برفع علمه عالياً يوم الثالث من نوفمبر، فإنهم يعبرون عن وفائهم للقيادة الرشيدة أيضاً، حيث كان قرار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في عام 2012 بجعل يوم تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مقاليد الحكم يوماً للعلم، قراراً حكيماً ذا دلالات عميقة؛ لأن قيادة سموه للوطن ورؤيته الثاقبة للحاضر والمستقبل وفلسفته العميقة والشاملة للتنمية ومحورية فكرة الوحدة في هذه الفلسفة، هي التي تقف وراء ما تحقّقه دولة الإمارات العربية المتحدة من ريادة وتميز في المجال التنموي ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما على المستوى العالمي أيضاً، ولذلك فإن المواطنين وهم يرفعون علم الوطن عالياً خفاً اليوم، فإنهم يؤكدون وفاءهم للقيادة الرشيدة التي جعلت العلم الإماراتي رمزاً للعزة والمنعة والتقدم ليس في عيون الإماراتيين فحسب وإنما لدى كل الشعوب في المنطقة والعالم.

اليوم تحتفل الإمارات بيوم العلم، وبعد نحو شهر يأتي الاحتفال باليوم الوطني الثالث والأربعين في الثاني من شهر ديسمبر المقبل، لتتوالى احتفالات الوطن التي يتحد فيها المواطنون مع قيادتهم ويعبرون عن الانتماء العميق إلى بلدهم والولاء المطلق لقيادتهم وبدء مراحل جديدة من العمل والإنجاز والطموح، حيث يأتي اليوم الوطني كل عام بينما تكون الإمارات قد خطت خطوات كبرى إلى الأمام وحققت إنجازات تنموية رائدة تزيد الثقة بالمستقبل وتوسّع مساحة الطموح نحو تحقيق أهداف «رؤية الإمارات 2021» بأن تكون الإمارات من أفضل دول العالم بحلول الذكرى الخمسين لإنشائها.

بناء الإنسان رأس مال التقدم

تمضي دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة نحو بناء مجتمع المعرفة، وتتخذ من تنمية العنصر البشري ركيزة أساسية لذلك، باعتبار أن الإنسان أساس التنمية في أي مجتمع. ويحظى هذا النهج بدعم القيادة الرشيدة ورعايتها منذ تأسيس دولة الاتحاد على يد المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي ظل يؤكد طوال مرحلة التأسيس أن «التقدم والنهضة لا يقاسان بأبنية من الإسمنت والحديد، إنما ببناء الإنسان وكل ما يسعد المواطن ويوفر له الحياة الكريمة»، و«إننا أيقنًا من البداية أن الإنسان هو أساس كل عملية حضارية وهو محور كل تقدم حقيقي». وهذا النهج هو ذاته الذي يسير عليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- في قيادته لمرحلة «التمكين»، وقد أكد سموه في أكثر من مناسبة أن «الإنجاز الأكبر والأعظم الذي نفخر به، هو بناء إنسان الإمارات وإعداده وتأهيله ليحتل مكانه، ويسهم في بناء وطنه والوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة».

في هذا الإطار، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة في «مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة» (إياست)، لدى إطلاقها مشروع القمر الصناعي «خليفة-سات»، مؤخرًا، أن يكون تطويره بأيدٍ إماراتية خالصة، ويحمل هذا الأمر عددًا من الدلالات المهمة: فهو في المقام الأول يجسد حرص الإمارات على دخول عصر الصناعات الفضائية، وهي إحدى أكثر الصناعات تقدمًا واعتمادًا على التكنولوجيات الدقيقة والمتطورة، ولا تمتلكها إلا دول قليلة في العالم، واهتمام الإمارات بإقامة صناعة فضائية ووطنية يضعها في مصاف الدول الأكثر تطورًا في هذا الشأن. ثانيًا، إن توجه الإمارات إلى تطوير القمر الصناعي محلياً بدلاً من استيراده، هو بدوره وجه آخر من أوجه تميز النموذج الصناعي الوطني الذي تطمح إلى بنائه، إذ يشير ذلك إلى أنه نموذج قائم على مبدأ الاعتماد على الذات والثقة بالنفس. ثالثًا، وهو الأهم، أن حرص الإمارات على تطوير مشروع القمر الصناعي الوطني بالاعتماد كلياً على الكوادر البشرية المواطنة، بداية من مرحلة الإنشاء، وصولاً إلى مراحل التشغيل والإدارة، يجسد مدى اهتمامها بتطوير القدرات المعرفية والخبرات العملية للإنسان الإماراتي، ليكون قادراً على التعامل مع أدوات الإنتاج المتطور وتطبيقات التكنولوجيات الحديثة واستخدامها بكفاءة، بما يضعه جنباً إلى جنب مع الخبراء والمتخصصين في هذا المجال في العالم، ويعود عليه وعلى وطنه بالكثير من العوائد، التي ليس أقلها ضمان استدامة التنمية، وعدم تعرض هذه التنمية لأي انتكاسات أو مخاطر في المستقبل، مقارنة بما يمكن أن يحدث في حال الاستعانة بخبرات أجنبية في إنشاء مثل هذه المشروعات والصناعات الحيوية وإدارتها، التي تعد أحد عناوين التقدم والتطور في اقتصاد أي دولة.

في النهاية، يجب التأكيد أن توجه الإمارات نحو الاعتماد كلياً على الكوادر البشرية المواطنة في تنفيذ المشروعات الصناعية المتطورة، يأتي لـ «رؤية الإمارات 2021» الساعية إلى إيجاد وضع مثالي ومتوازن في سوق العمل الإماراتية، تكون فيه الكفاءات المواطنة قادرة تدريجياً على المنافسة بكفاءة على فرص العمل في مختلف التخصصات، ليس في الدولة فقط ولكن في العالم أيضاً، وأن تكون قادرة في الوقت ذاته على التطور، كمّاً ونوعاً، بما يتناسب واحتياجات النمو والازدهار الاقتصادي والطموحات التنموية للمجتمع الإماراتي وما تشهده أسواق العمل العالمية من تطور في الأجل الطويل.

الاتفاق النووي الإيراني النهائي... فرص التوصل إلى حل وسط

من المقرر أن يجتمع جون كيري وزير الخارجية الأمريكي مع نظرائه محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني، وكاترين آشتون الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي في عُمان يومي التاسع والعاشر من نوفمبر الجاري، ضمن سلسلة الاجتماعات المقررة للأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي شامل بين إيران ومجموعة (1+5)، بشأن الملف النووي.



بشأن فرص نجاح الطرفين في التوصل إلى اتفاق نهائي، فقد أشارت وندي شيرمان، وهي مساعدة وزير الخارجية الأمريكي، والمفاوضة الرئيسية في المباحثات، إلى أن طهران ستبدو المسؤولة الأولى عن فشل المباحثات، لكن في حقيقة الأمر، يبدو أن هناك رغبة لدى الطرفين في التوصل إلى اتفاق نهائي قبل الموعد المقرر في الرابع والعشرين من نوفمبر الجاري، وذلك برغم بقاء شكوك «الوكالة الدولية للطاقة النووية» حول مدى سلمية البرنامج الإيراني، فطرفاً الأزمة استثمرا جهوداً كبيرة في المجالين السياسي والدبلوماسي في هذا الشأن. يضاف

وسط مقبول. ثانياً، بينما يطالب الإيرانيون رسمياً بإزالة كامل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليهم، فإنهم قد يقبلون رفعاً جزئياً أو تجميداً لتلك العقوبات.

ثالثاً، تطالب إيران بالإبقاء على 22 ألف جهاز طرد مركزي ضمن برنامجها النووي، وهناك تقديرات تشير إلى أن إيران لديها الآن 19 ألف جهاز طرد مركزي، وتصر الولايات المتحدة على تخفيض هذه الأجهزة إلى نحو ألفي جهاز، لكن السقف التفاوضي المفترض ربما يحجم هذا الرقم في إطار حل وسط في الإبقاء على 4 آلاف جهاز طرد مركزي لمدة 3 إلى 5 أعوام. أخيراً، إن تضيق الفجوات التفاوضية بين الطرفين قد يصطدم بقيود حدها مؤخراً المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي، بنحو 11 «خطاً أحمر» في شكل «مخطط بياني»، هدفه عدم السماح بتوقف أو بتراخي أو إبطاء العمل في البرنامج النووي الإيراني بصورة قد تؤدي مستقبلاً إلى إعاقة التوصل إلى إنجازات نووية ملموسة.

في النهاية، تبقى هذه النقاط الخلافية حجر عثرة في وجه المفاوضات الإيرانية - الغربية، ويمكن أن تعرقل جهود التوصل إلى اتفاق نهائي قبل نهاية المهلة المحددة، خصوصاً في ظل تمسك الطرفين بموقفهما.

إلى ذلك، تمتع العلاقات الغربية - الإيرانية حالياً بمرونة نسبية منذ انتخاب حسن روحاني رئيساً لإيران العام الماضي، ما يسمح بإمكانية خروج إيران من عزلتها الدولية مستقبلاً. وإيران من جهتها لازالت تحرص أن تكون النتيجة النهائية للتفاوض إيجابية كي تستطيع أن تقدم للإيرانيين إنجازاً يتمثل برفع العقوبات الاقتصادية القاسية. لكن المشكلة التي تواجه النظام السياسي الإيراني تتمثل في أن الاتفاق النووي النهائي، إن لم يلبّ مطامح الإيرانيين في إزالة كامل العقوبات، سيمثل فشلاً ذريعاً للسياسة الخارجية الإيرانية، قد يعكس سلبياً على شعبية الرئيس الإيراني وربما على شرعية استمراره في الحكم. واللافت للانتباه أن أي اتفاق نهائي لا يعالج جملة القضايا محل الاختلاف لن يلقى استجابة شعبية في واشنطن وطهران.

من هنا، وضمن إطار التوصل إلى حل وسط بين الولايات المتحدة وإيران، فإنه يمكن تقديم بعض التصورات عن المواقف التفاوضية، وهي: أولاً، لا يرغب الإيرانيون في تقديم تنازلات تضر بموقفهم السياسي الخارجي وتنعكس سلبياً على الداخل، والمقترحات الحالية تتضمن توجهات مرنة نسبياً تمكّن الطرف الإيراني من التوصل إلى حل

واشنطن بوست: مؤشرات إلى انهيار التحالف الطويل بين تركيا والولايات المتحدة

الاختلاف العدائي المتزايد في وجهات النظر بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حول سوريا يشكل اختباراً لقوة التحالف القائم بينهما منذ 60 عاماً، إلى درجة أن البعض بدأ يتساءل إذا ما زال يمكن اعتبار البلدين حلفاء على الإطلاق.



لن ترسل مساعدات مماثلة مجدداً إلى الأكراد، واتفقت الدولتان على خطة لدعم الأكراد السوريين المحاصرين بمقاتلي البشمركة العراقيين الذين لا تعترض تركيا عليهم لأنها تتمتع بعلاقات ودية مع أكراد العراق. مع ذلك، يرى المحللون أن الخلاف حول كوباني يحمل في طياته خلافات أكثر جوهرية حول مجموعة من القضايا، بعضها قائمة منذ سنوات وأخرى ظهرت نتيجة الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة فرضت حظراً على السلاح على تركيا بعد أن غزت القوات التركية قبرص عام 1974، وفي عام 2003، غضبت واشنطن عندما رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية كنقطة انطلاق لغزو العراق، ما أسفر عن فتور عميق في العلاقات لم يتلاش إلا بعد سنوات عدة. وكانت أزمة 2003 بداية تحول في العلاقات، وتبني أردوغان فيما بعد عملية تحول موسعة غيرت ملامح بلده، حيث تحولت تركيا وبدأت تميل إلى نوع إسلامي أكثر سلطوية من السياسات التي تتعارض بشكل متزايد مع نموذج العلمانية والتعددية الذي ميّز تركيا عن غيرها من الحلفاء الأمريكيين. وعلى غرار عام 2003، انتقد أردوغان مراراً السياسة الأمريكية مؤخراً واتهمها بأنها أكثر اهتماماً بالاستحواذ على النفط من مساعدة شعوب المنطقة، وأوضح أنه لا يرى أن «داعش» تفرض تهديداً أكبر من حزب «العمال الكردستاني».

في هذا السياق أعدت ليز سلاي تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست» تحدثت فيه عن رفض تركيا السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها لشن هجمات ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، والخلافات حول كيفية إدارة المعركة المستعرة في مدينة كوباني الحدودية السورية، والخطاب المناهض للولايات المتحدة، الذي استخدمه كبار المسؤولين الأتراك لشجب السياسة الأمريكية، وإعلان واشنطن وأنقرة آراءهما المتناقضة من خلال تبادل الإهانات والالتهامات حول الطرف المسؤول عن حالة الفوضى الراهنة في منطقة الشرق الأوسط. واستدلت الكاتبة بهذه المعطيات كمؤشر على الهوة الشاسعة التي تفصل بين كلتا الدولتين أثناء تدافعهما لمواجهة الخطر الذي يشكله متطرفو «داعش» على المنطقة واستقرارها وعلى مصالح الطرفين.

ترى الكاتبة أن العلاقة القديمة التي نشأت بين تركيا والولايات المتحدة منذ ستة عقود خلال الحرب الباردة تقف الآن على المحك، في خضم أزمة استراتيجية حيوية، ونظراً إلى وقوع تركيا على الخطوط الأمامية للمعركة ضد «داعش»، يقول المحللون والمسؤولون من كلا الجانبين إنه لا توجد فرصة لنجاح السياسة الأمريكية في تحقيق الاستقرار في المنطقة من دون تعاون تركيا. ويشير التقرير إلى أن شحنات المساعدات التي أسقطتها الطائرات الأمريكية خلال الأسبوع الماضي على جماعة كردية، تصنفها تركيا كمنظمة إرهابية، سلطت الضوء على التوتر السائد في العلاقات الأمريكية - التركية. فلم يُخفِ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان غضبه من الطريقة التي تم بها إسقاط الشحنات، حيث إن الرئيس الأمريكي أبلغه بقراره خلال مكالمة هاتفية بعد ساعة تقريباً من قول أردوغان إن بلده لن تسمح قط بمثل هذه المساعدات. وانتقد أردوغان الرئيس أوباما في كل محطة توقف فيها خلال جولته في دول البلطيق الأسبوع الماضي، مؤكداً أن ما فعلته الولايات المتحدة كان تحدياً للإرادة التركية. وسعى المسؤولون الأمريكيون إلى طمأنة تركيا بأن واشنطن

الوجود الإيراني المثير للقلق في أمريكا اللاتينية

في إطار حرص إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران بشأن برنامجها النووي، فهي تحرص على التستر على نشاطات إيرانية أخرى مثيرة للقلق في قضايا وملفات ومناطق أخرى في العالم.

ومحاولته بناء محور مناهض للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، وبرغم رحيل شافيز فقد ظلت شراكة إيران مع دول المنطقة، مثل بوليفيا والإكوادور، قوية. ومن جانبه عمل الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني بجدّ من أجل الحفاظ على الأمريكيتين في أجندة سياسته الخارجية، من أجل بناء جبهة مضادة للنفوذ الأمريكي، بالتعاون مع بيرو وهندوراس والسلفادور وكولومبيا، وقد يتمكن قريباً من كسب مجموعة جديدة من الشركاء



في هذا السياق أوضح إيلان بيرمان، المستشار السابق للمخابرات المركزية الأمريكية (سي.آي.إيه) ووزارة الدفاع الأمريكية (البتاجون)، في مقال له في مجلة «ذا ناشيونال إنترست»، أنه من المرجح أن نسبة التفاؤل ازدادت كثيراً في واشنطن خلال الآونة الأخيرة حول إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني في نهاية الشهر الجاري، ولكن وسط هذه النشوة الدبلوماسية، فإن التحدي الإيراني لم يلق الاهتمام الكافي، خصوصاً في قضايا أخرى، كتوسيع

ومزيد من حرية العمل هناك.

يقول الكاتب إن الولايات المتحدة فشلت حتى اللحظة في متابعة هذه التحركات الإيرانية، والتحليلات الفاشلة التي قدمتها الخارجية الأمريكية لهذه التحركات، أدت إلى رد فعل أمريكي ميت. وعلى الرغم من رغبة الكونجرس، فإن الخارجية الأمريكية لم تدقق مرة أخرى في هذه القضية. وقد كشف تقرير حديث صادر عن مكتب المحاسبة التابع للإدارة الأمريكية، الأسبوع الماضي، فشل استراتيجية وزارة الخارجية الأمريكية في هذه الصدد من زوايا عدة تتضمن: التصور الكامل لمبادرات «القوة الناعمة» الإيرانية في المنطقة، وكشف العلاقات بين النظام الإيراني وعملائه في المنطقة، والجماعات الإجرامية القريبة من إيران والعبارة للحدود في الأمريكيتين، وصياغة خطة للشراكة مع الدول الإقليمية من أجل عزل إيران وعملائها.

في النهاية، يرجح الكاتب أن إدارة أوباما تغض الطرف عن نشاطات إيران المثيرة للقلق في نصف الكرة الغربي؛ من أجل التوصل إلى اتفاق نووي معها، في الوقت الذي أصبح فيه الوجود الإيراني في الأمريكيتين واضحاً للعيان ويشكل خطراً على المصالح الأمريكية بشكل لا يمكن تجاهله.

إيران أنشطتها في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وهذا مثير للدهشة في ضوء حقيقة أن قدرة إيران على تهديد الأراضي الأمريكية أصبحت معروفة نسبياً.

بالعودة إلى أكتوبر 2011 أحبطت الأجهزة الأمريكية مؤامرة من تدبير الحرس الثوري الإيراني لاغتيال السفير السعودي في مطعم في واشنطن، عن طريق عناصر من منظمة «لوس زيتاس» المكسيكية، الأمر الذي أدى إلى لفت انتباه مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الوجود الإيراني المتزايد في الأمريكيتين، حيث أقر المجلس عام 2012 «قانون مواجهة إيران في النصف الغربي من الكرة الأرضية»، وطلب من البيت الأبيض صياغة استراتيجية لمواجهة النشاطات الإيرانية على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، لكن مشرعي الكونجرس أعربوا عن استيائهم من سياسة «مكتب شؤون نصف الكرة الغربي»، في وزارة الخارجية الأمريكية، وتقليله المنهجي من شأن الوجود الإيراني في الأمريكيتين.

من الناحية الموضوعية، فإن الوجود الإيراني في أمريكا الوسطى والجنوبية قائم وبقوة اليوم، مثلما كان قبل عقد من الزمن عندما كانت إيران ترتبط بقضايا مشتركة مع الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو شافيز

مصر توقع اتفاقيتين مع السعودية لتمويل الطاقة

مليون دولار لمحطتي كهرباء يُتوقع أن يتيح تحديثهما زيادة توليد الطاقة الكهربائية، وتتعلق الاتفاقية الأخرى بتمويل قدره 250 مليون دولار في صورة منتجات بترولية. وقالت الحكومة المصرية إن السعودية



أرسلت إلى مصر منتجات بترولية قيمتها ثلاثة مليارات دولار بين إبريل وسبتمبر الماضيين، بينما بلغ إجمالي المساعدات البترولية السعودية خمسة مليارات دولار منذ يوليو العام الماضي. واتجهت مصر أيضاً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للحصول على المنتجات البترولية، ووقعت معها اتفاقات عدة في هذا الشأن.

وقعت مصر اتفاقيتي تمويل قيمتهما 350 مليون دولار مع المملكة العربية السعودية، مساء أول من أمس السبت، لتطوير محطتين للطاقة وتأمين واردات المنتجات البترولية التي

تسعى للحصول عليها لإنهاء أسوأ أزمة طاقة تواجهها منذ سنوات، وصار انقطاع الكهرباء متكرراً في مصر، في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة جاهدة وسط أزمة مالية توفير ما يكفي من الغاز لمحطات الكهرباء، فضلاً عن تحديث محطات التوليد التي تعاني إهمالاً استمر طويلاً. وتتعلق إحدى الاتفاقيتين بتمويل قدره 100

روسيا ترفع سعر الفائدة إلى 9.5%

رفع البنك المركزي الروسي سعر الفائدة بنسبة 1.5%، ليصل إلى 9.5%، بدلاً من 8%؛ لامتصاص الضغوط التضخمية، وجاء الرفع أعلى من المتوقع، فتوقع الخبراء ألا يزيد على 0.5%. وكانت معدلات الفائدة 5.5% بداية العام، إلا أن البنك رفعها أكثر من مرة، وكان آخرها نهاية شهر يوليو الماضي، إلا أن تلك الخطوات لم تنجح في مواجهة أزمة التضخم. وأسهم ضعف العملة الروسية «الروبل»، إضافة إلى فرض حظر على الواردات الغذائية القادمة من الغرب، في استمرار ارتفاع معدلات التضخم. وقال البنك في بيان له «إذا تحسنت الظروف الخارجية وظهر هناك توجه جاد لخفض مستوى التضخم، فإن بنك روسيا سيكون مستعداً لتقديم تسهيلات في سياسته النقدية». ومن المقرر أن يبدأ العمل بالسعر الجديد للفائدة، اعتباراً من الخامس من نوفمبر الجاري. ويُتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي حالة أقرب إلى الركود خلال الربع الأخير من عام 2014 والربع الأول من عام 2015.



أرامكو السعودية تطور ثلاثة حقول نفطية

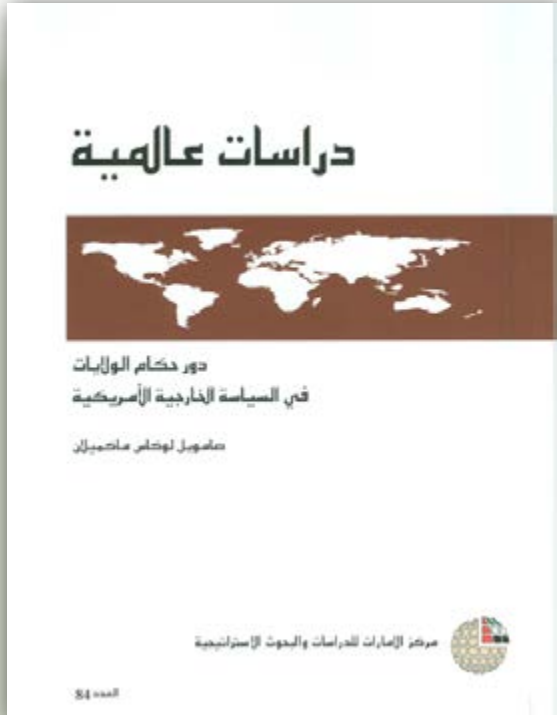
شرعت شركة «أرامكو» السعودية في اتخاذ الخطوات العملية لتطوير ثلاثة حقول نفطية؛ إضافة 500 ألف برميل يومياً إلى طاقتها الإنتاجية؛ سعياً إلى المحافظة على طاقتها الإنتاجية عند 12.5 مليون برميل يومياً وتعويض أي فاقد جراء تراجع إنتاج بعض الحقول النفطية. ويستهدف التطوير حقل خريص ومزاليج وأبو جفين، حيث أرست الأسبوع الماضي عقوداً



مع شركة «سابيم» الإيطالية للبدء في تشييد مرافق صناعية جديدة تسهم في رفع الطاقة الإنتاجية لحقل خريص بمقدار 300 ألف برميل يومياً ليتخطى 1.5 مليون

برميل يومياً بحلول عام 2017، كما ستسهم في إضافة 200 ألف برميل يومياً إلى حقلي مزاليج، وأبو جفين. وتعتمد «أرامكو» السعودية في عملية التطوير على تقنيات جديدة وظفتها مؤخراً؛ بهدف إضافة احتياطات ثابتة جديدة من المواد الهيدروكربونية مع استمرارها في الإنتاج على نطاق عالمي، حيث أسهمت هذه التقنيات في جعلها تكتشف في المتوسط احتياطات ثابتة جديدة كل عام تعادل كمية الزيت الخام المنتجة على الأقل.

دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية



تأليف: صامويل لوكاس ماكميلان
تاريخ النشر: 2009

بقدراتهم المؤسسية، وسلطاتهم الشخصية، والبحث عن المنصب السياسي، أو الاستقلالية الاقتصادية لولاياتهم. ويخول الدستور الأمريكي الحكومة القومية (الاتحادية) أن تشرف على العلاقات الخارجية، ويبدو أنه يؤسس حدوداً سياسة داخلية تمنع الولايات الأمريكية من التعامل مع الحكومات القومية وما تحت القومية في الخارج، لكن برغم ذلك، فإن الباحثين أظهروا الكيفية التي ربما مكّنت بها الفيدرالية الجديدة الولايات والحكام بهذه الولايات من نشاطات دولية أكثر. وفي عالم تستجيب فيه الولايات الأمريكية بطرائق مختلف لتتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، والمعاهدات الدولية ومشكلات السياسة الخارجية في سياقات سياسية واقتصادية ودفاعية، ومن المهم بالنسبة إلى الباحثين فهم سلوك السياسة الخارجية للولايات الأمريكية وحكامها المحليين. وبعد وصف موجز للأدوار المتغيرة للولايات الأمريكية وحكامها، فإن هذه الدراسة تستكشف نظرية العلاقات الدولية، وتشرح الكيفية التي يحتاج بها تعريف المتنفذين

يقود حكام الولايات الأمريكية بعثات إلى ما وراء البحار بحثاً عن الاستثمار وترويج التجارة، وتأسيس مكاتب دولية، والاجتماع مع رؤساء الحكومات، ويستقبلون السفراء، ويتخذون مواقف في السياسة الخارجية، ويوقعون الاتفاقيات مع الأطراف القوميين والمحليين، ويشرفون على وحدات الحرس الوطني التي يزداد نشاطها في العمليات الأجنبية، ويقيمون الشراكات مع القوات العسكرية للدول الأخرى. وتكشف هذه الدراسة أن حكام الولايات الذين يتمتعون بسلطات مؤسسية عظيمة، مثل التعيين في الوظائف والسيطرة على الميزانية، إضافة إلى القوى الشخصية المستمدة من تفويضهم الانتخابي وطموحهم والقبول الذي يجده من الجمهور، من المرجح جداً أن يكون لهم دور كبير في نشاط السياسة الخارجية. ومن المرجح كثيراً أيضاً أن يحدث مثل هذه الأعمال في زمن الحرب، ولدى الحكام الذين يمثلون الولايات التي تتاخم كندا والمكسيك.

ولقد استمر دور حكام الولايات بالتطور في السنوات الخمسين الماضية، وذلك بشكل رئيسي بسبب إصلاح الولايات المتحدة الأمريكية، الذي شدد على المهنية والكفاءة والإدارة، فأدى هذا إلى مركزة المزيد من السلطة في يد حكام الولايات، وإلى الخبرة التشريعية وتوسيع البيروقراطيات، وقد مكّن هذا التحول تلك الولايات من أن تصبح مشاركة دولياً، وأعطى حكامها المزيد من الهيبة والسلطة والقيادة، بحيث أصبحوا أكثر معرفة بالعلاقات الدولية، ولذلك فإن بعض الحكام الآن يعبرون عن مشاغلهم الخاصة، بشأن السياسة الخارجية، التي يسيطر عليها رسمياً، المسؤولون القوميون (الاتحاديون).

وتصف هذه الدراسة الكيفية التي يشارك بها حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الخارجية، وتحاول شرح السبب في أن حكام الولايات يسعون للتعبير عن آرائهم، ويلعبون دوراً نشيطاً في العمل مع القادة الأجانب وفي قضايا وراء حدود ولاياتهم، وذلك بالأخذ من أدبيات العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي، والفيدرالية، وتحليل السياسة الخارجية. وتختبر هذه الدراسة فرضيات لتحديد أن مشاركة حكام الولايات في السياسة الخارجية يمكن أن تفسر على أفضل وجه

الشأن، ومن بينها: الاستثمار الأجنبي المباشر في الولاية وصنادير الولاية والسلطات المؤسسية الحاكمة والسلطات الشخصية للحاكم والسلطات الرسمية للحاكم في التنمية الاقتصادية والحزب الذي يتبعه الحاكم والوظيفة السابقة للحاكم وموقع الولاية والمكاتب الدولية للإمارة والحرب والولايات الحدودية، إلى غير ذلك من المتغيرات التي يمكن أن تلعب دوراً في تحديد دور الولايات وحكامها المحليين في رسم السياسة الخارجية الاتحادية.

وتنتهي الدراسة إلى القول: إن السلطات المؤسسية المتصاعدة أعطت- طوال السنوات الخمسين الماضية- حكام الولايات المحليين القدرة على المشاركة في نشاطات السياسة الخارجية الأمريكية، ومع أهمية السلطات المؤسسية للحكام والسلطات الشخصية للحاكم ذاته، يبدو أن الحكام يستفيدون من سلطاتهم المؤسسية والشخصية بالتناسب مع الاهتمامات الدولية لكل منهم، وتوضح الدراسة أن السلطات المؤسسية لها دور مهم في تمكين الحكام من أن يكون لهم درجات عليا من المشاركة في الاهتمامات الدولية والاهتمامات بالسياسة الخارجية، وتظل المتغيرات الذاتية، كمصالح الحكام وسلطاتهم التي تقاس عبر السلطات الشخصية لكل حاكم، أكثر أدوات التنبؤ بالمشاركة في السياسة الخارجية أهمية، ويبدو أن الدعم العام ضروري أيضاً في هذا الشأن. وتشدد الدراسة على الكيفية التي ينبغي أن يوسع بها الكثير من المجالات النظرية في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي وتحليل السياسة الخارجية، لكي تتم إعادة تقييم سلطات المسؤولين المحليين بكل ولاية، والمسؤولين ما تحت القوميين بشكل عام، وقدرات كل منهم. ويجب على نظرية العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية النظر إلى الأبعاد الرأسية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وأن يؤصل الباحثون في الفيدرالية اهتمامهم بالموضوع. ولقد كان وضع الحكومات القومية كمييار ووحدة أساسية لتحليل السياسة الخارجية، وقتاً طويلاً، سبباً في تجاهل حقيقة أن الولايات الأمريكية المحلية تنفذ الكثير من قرارات السياسة الخارجية الاتحادية، والارتباطات العالمية الكثيرة للحكام، ومن المؤمل أن تحفز هذه الدراسة الباحثين في هذا المجال على دراسة وتحليل مشاركة الحكام في السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا الموضوع ينطوي على الكثير من الاحتمالات البحثية المهمة.

«عبر الحكوميين» إلى التوسع، والكيفية التي يجب بها فحص الأبعاد الرأسية لتحليل السياسة الخارجية، ويرتبط هذا الأمر بأدبيات الفيدرالية واستخدام مقاربات مؤسسية من جانب سياسات الولايات الأمريكية، لإنتاج إطار عملي تحليلي، تستمد منه فرضيات محددة يتم اختبارها تبعاً؛ لتحقيق أهداف الدراسة.

وتتناول الدراسة عدداً من القضايا المهمة في هذا الشأن، وهي: الأدوار المتغيرة لحكام الولايات الأمريكية المحليين، والأدوار السياسية التي مارسها عينة من هؤلاء الحكام في الخارج، ومشاركة الولايات الأمريكية وحكامها المحليين في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام. وناقشت الدراسة أيضاً، الاعتبارات النظرية للعلاقات الدولية، بداية من نظرية العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي، ونتائج البحوث العلمية بشأن نظم الحكم الفيدرالية، وما تسمح به هذه النظم من مرونة نسبية بالنسبة إلى الحكام المحليين في التحرك على المستويين المحلي والدولي أيضاً، وتنتقل الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية، والعوامل المهمة في تحليلها وتناولها نظرياً وعملياً، وتطرح الدراسة عدداً من التساؤلات المهمة، على رأسها: لماذا يشارك حكام الولايات المحلية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية؟ وفي إطار الإجابة عن هذا السؤال المهم، تستعرض الدراسة الأنشطة التي قام بها حكام محليون في إطار السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة عشر سنوات، وهي 1995-2004، وتسعى الدراسة إلى فهم الأسباب التي دفعت إلى ذلك، والمبررات الموضوعية التي جعلت هؤلاء الحكام يلجؤون إلى ممارسة هذه الأدوار.

وتسوق الدراسة عدداً من الفرضيات التي تقوم باختبارها فيما بعد، تتعلق جميعها بمنطقية وأهمية مشاركة حكام الولايات المحليين في السياسة الخارجية الأمريكية، وتستعرض الدراسة المتغيرات الحاكمة والدافعة إلى هذا الأمر، بداية من المتغيرات ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي وصولاً إلى المتغيرات ذات الرابطة المباشر بالجوانب السياسية، ولم تتجاهل الدراسة أيضاً العوامل المرتبطة بالفروق الفردية بين حكام الولايات المحليين أيضاً، ومدى رغبة كل منهم على المستوى الفردي في أن يكون له مثل هذه الأنشطة، ومدى قدرته على إيجاد وخلق الهامش الذي يسمح له بذلك، مع عدم الإضرار بالإطار العام الحاكم. وتستعرض الدراسة المتغيرات المؤثرة في هذا



جمال سند السويدي:

يوم العلم تعبير عن أصدق قيم الولاء والانتماء إلى الوطن والقائد



أكد سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أنّ احتفالنا بيوم العلم في الثالث من نوفمبر ورفعته عالياً شامخاً يرفرف فوق أرضنا الطيبة تزامناً مع ذكرى قيادة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - للشعب والدولة، يعبر بحق عن أصدق وأسمى معاني قيم الولاء والانتماء والوفاء لهذا الوطن الأشم ولقيادتنا التاريخية الحكيمة.

وأطراف النهار، وبخاصة في هذه المنطقة التي تمور بها الاضطرابات وعمليات العنف والإرهاب وعدم الاستقرار.. وللإنصاف وللتاريخ نقول إن تلاحم شعبنا مع قيادته الرشيدة في «بيتنا المتوحد» هو الذي قاد شعبنا للعبور إلى مراسي بر الأمان والاستقرار والازدهار، برغم كل هذه التحديات، وهو الضامن الحقيقي أيضاً للحفاظ على منجزاتنا الإنسانية والحضارية، بإذن الله. وقال جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، إن ما يبعث على الفخر والشعور بالثقة وبالمستقبل أن شعبنا رجالاً ونساءً شيباً وشباناً، وهم يرفعون جميعاً اليوم علم دولة الإمارات العربية المتحدة عالياً شامخاً في كل مكان، يباركون هذه المناسبة التي جاءت بمبادرة من سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لتعزيز مسيرة التلاحم الوطني، وفي الوقت نفسه يعاهدون الله سبحانه وتعالى والوطن أن يظلوا أوفياء مخلصين لمبادئ الولاء والانتماء، عرفاناً وامتناناً، لهذا الوطن العزيز ولقيادته الحكيمة، ممثلة بسيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - ولإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، وسيدي الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وقال السويدي، إن أبناء شعبنا الوفي وهم يحتفلون من أقصى الوطن إلى أقصاه في كل من رأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة وعجمان والشارقة ودبي وأبوظبي، بهذه المناسبة الخالدة، إنما يستذكرون بفخر وكبرياء واعتزاز عبور مسيرتهم المظفرة.. مسيرة التمكين الشاملة التي قادها سيدي صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله - إلى أرفع المراتب المتقدمة في العالم وباتت دولة الإمارات العربية المتحدة، بفضل هذه المسيرة، تقدم أحد أفضل نماذج الرقي الحضاري والإنساني في احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وفي القضاء والعدل والمساواة بين بني الإنسان، المواطن والمقيم على حد سواء، بصرف النظر عن الدين والجنس واللغة، وفي التقدم الاقتصادي والاجتماعي واستيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة، بل إن من حقنا جميعاً أن نفخر كل يوم، بامتلاك شعبنا ناصية المركز الأول عربياً وأحد بلدان العالم القلائل كأسعد شعب في العالم بموجب تقارير الأمم المتحدة الرسمية.

وأشار جمال سند السويدي إلى أن مسيرة التمكين ومشوار النهضة والتقدم وطريق التنمية ورفاه الإنسان، الذي حمل مسؤولية لواء قيادته التاريخية سيدي صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله - لم يكن معبداً بالزهور والرياحين، بل كان معبداً بالتضحيات والتحديات والسهر والجهد غير المحدود آناء الليل